التحديات التي تُواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي

إعـداد

أ.د/ فتحي عبد الرسول محمد حسن أ.م.د/ سـوزان يوسـف أبو الفضـل
أستاذ أصول التربية المتفرغ أستاذ أصول التربية المساعد المتفرغ
كلية التربية بقنا– جامعة جنوب الوادي كلية التربية بقنا– جامعة جنوب الوادي

أ/أحمد عبد الرحمن إسماعيل عبد الرحمن أبودشوش
مدير مدرسة نجع الزمر الإعدادية
إدارة أبو تشت التعليمية

مستخلص:

تناول الباحث أبرز التحديات التي تُواجه تطبيق الجودة والاعتماد بمؤسسات التعليم العالي ومنها التقدم العلمي ، التكنولوجي ، والثورة المعرفية ، والتغيرات الاقتصادية والمنافسة العالمية ، والتغيير في متطلبات سوق العمل ، وأن هذه التحديات تفرض علي مؤسسات التعليم الجامعي إعادة النظر في إستراتيجيات وطرق التعامل مع هذه التحديات لإعداد خريجيها بصورة متكاملة تتلائم مع هذه التحديات بأنواعها المختلفة .

فالتغيرات والتطورات الاقتصادية والمنافسة العالمية تفرض علي مؤسسات التعليم العالي الإعداد المتميز للمبدعين والخبراء والعلماء في شتى المجالات من خلال التجديد والتحديث للبرامج والمناهج والاحتياجات الأكاديمية حتى يمتلك خريج التعليم العالي أدواراً جديدة للتخطيط والقدرة علي العمل في مجموعات ، وتحديد الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها ، واختيار البدائل والإستراتيجيات المناسبة للتعامل مع المواقف الطارئة ، والمشاركة في التخطيط والتدريب

وأن التعليم العالي نتيجة الإقبال المتزايد عليه يعاني من عدم التوازن فعدد المتقدمين لمؤسساته يفوق القدرة الإستيعابية لهذه المؤسسات مما يفرض علي بعض الكليات استخدام أساليب تقليدية في عملية التعليم كالمحضرة والتلقين ، والضعف في وجود حوار ديموقراطي بناء بين الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ، إلا أن الثورة المعرفية الحادثة التكنولوجيا والاتصالات تشجع علي استخدام أنماط وأساليب جديدة للتعليم تتيح للطلاب فرصة الحصول علي تعليم ينمي الإبداع والابتكار لديهم .

وعلي مؤسسات التعليم العالي إحداث التوازن والملائمة بين عدد خريجيها واحتياجات سوق العمل من التخصصات العلمية والأكاديمية لربط مؤسسات التعليم العالي بالمؤسسات الإنتاجية ومتطلبات سوق العمل لإبراز التنسيق الحقيقي ما بين مؤسسات الإعداد والجهات المعنية من الوزارات والهيئات مما يحقق التكامل بين العرض والطلب ومتطلبات سوق العمل واحتياجاته .

وأخيراً من الضروري تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي ، وتطوير بنية مؤسساته المختلفة للنهوض بالمجتمع المصري ، والمشاركة في التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، ومن ثَّم الإسهام في البناء الحضاري الحالي بمساراته المختلفة ، وتوفير نظام تعليمي يحقق الجودة ، ويمنح الفرصة للحصول علي الاعتماد الأكاديمي ، وتبادل الخبرات التعليمية والتدريسية التي تلبي الاحتياجات الآتية والمستقبلية ، وأن ترتبط استراتيجيات إدارة تكنولوجيا المعلومات ارتباطاً وثيقاً بكلاً من التركيب الإداري واستراتيجيات التدريس والتعليم والتدريب بمؤسسات التعليم العالي والجهات والهيئات والوزارات المعنية .

Abstract :

The Searcher has The main Challenges that in the Fulfillment of Quality and Accreditation in the High Education Foundation as the Scientific Progress, Technology , Knowledge Revolution , Economic Changes ,Global Competition and The Change in the Work market Requirements . These Changes enforce review on the High Education Foundations in the Strategies and Ways of treatment with these Changes, to prepare its fellows in a perfect View that matches with different Challenges.

Changes , Economic , Developments and global Competition enforces , on the High Education Foundations , Special Preparing for the Creators , experts and Scientists in all fields through innovation and modernization of Programs , Processes and a economic lack , to let the fellows of High Education have new roles for planning and the ability of work in groups , and to determine the available Possibilities and the aims to achieve , to Choose the alternatives and the Suitable Strategies to deal with the emergency situations and sharing in planning and Practicing .

High Education, as a result for the increasing accept on it , Suffers from lack of balance ,the number of people who goes to its Foundations, exceeds the absorption of these Foundations, that's because of the use of traditional Ways in education .as lecturing, in collation and lack of democratic dialogue between Students and Professors. Knowledge revolution in technology and communication encourages using new ways for education that presents opportunities for having education that develop creation and innovation.

High educations Foundation have to make balance between the number of its fellows and market requirements of scientific and economic specialization to fasten high education Foundations with the productive Foundations and the requirements of the

market, to signalize the real coordination between the preparing Foundations. And ministries to achieve complementarily between exhibiting, requirements and the market needs.

Finally, it's necessary to activate the role of high education foundations develop its different foundations to raise the Egyptian Society, sharing in the scientific and technological development to participate in the current civilized building, and to save educational system that achieve quality, give the opportunity to have the academic dependence, exchanging educational experiences that accedes the coming needs, to fasten the strategies of information technology with the administrative structure and strategies of teaching , education and practicing in high education foundations and the ministries.

التحديات التي تُواجه تطبيق الاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي

مقدمة :

إن الإنسانية في طورها الجديد إزاء عوامل جديدة سيكون لها أثرها غلي الثقافات الاجتماعية وعلي محتوى وكثافة وسرعة التفاعل الثقافي الحضاري ، وأهلية الانسان والمجتمع علي التفاعل المناسب الملائم لتلك التطورات والتغيرات .

وأكدت دراسة " أحمد مصطفي زيد " أن أكبر التغيرات المعصرة وأشدها صعوبة وتعقيداً وتشابكاً هي التحديات الثقافية التي تتمثل في التغيرات السريعة المتلاحقة في الفكر العالمي وظهور الحركات والاتجاهات والمدارس الفكرية والأدبية والفنية الجديدة ، كما أكدت علي ضرورة ملاحقة هذه التغيرات حتى لا تتسع الفجوة بين ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي من مناهج ومقررات وبين تلك التيارات الثقافية الجديدة (١) .

وقد تزايدت هذه التغيرات إثر التوسع العلمي والتكنولوجي وتساقط الأسوار بين الدول المختلفة ، وأصبح العالم في ظل هذه التغيرات قرية صغيرة يصعب أن تحتفظ البلاد بخصوصيتها الثقافية في أنحاء هذه القرية ، مما يشكل تحديات ثقافية محلية وعالمية .

فمن الضروري بناء تعليم جامعي متكامل يساعد في توجيه فهم التحديات الثقافية المتلاطمة وتحرره من بعض الأنماط التقليدية القائمة سواء فيما يتعلق بالمناهج أو بعض المقررات أو بعض طرق التدريس مع التجديد في تصور أهداف التعليم العالي بحيث يكون نابعاً من التجربة الخاصة ويكون له طابعاً ثقافياً إنسانياً متصلاً بالثقافات العالمية المختلفة .

والتعليم العالي من أهم المجالات التي ترمي الدولة المصرية إلي تنميتها وتطويرها وتجديدها من خلال تفعيل دورها في النهوض بالمجتمع وزيادة اتصاله بالواقع الخارجي ، وأن يتسم بقدر كبير من المرونة ، ويعتمد علي التكنولوجيا والوسائط التقنية

الحديثة في نقل المحتوى التعليمي ، ودعم المجتمع بالمعلومات والأفكار التي تساعد المجتمع علي مواجهة هذا العالم سريع التغيير .

وأن مؤسسات التعليم العالي وما تقدمه من الثقافة العامة والعلم المتخصص وبناء الشخصية الإنسانية المتكاملة يلعب دوراً متميزاً في تطوير الإنتاجية وفي التنمية بصفة عامة ، وتطوير التنمية لا يتحقق إلا بنوعية التعليم ، وتجويد التعليم Educational Quality قضية محورية في المجتمعات التي تنادي بمحاسبة جهاز التربية في حال التقصير أو الإخلال بتلبية احتياجات المجتمع لتعليم متطور مواكب للعصر الحالي وتحدياته (٢) .

والتغيرات والتحديات المحلية والعالمية تفرض علي مؤسسات التعليم العالي ضرورة إيجاد آلية تطوير خاصة بها تشمل كل ما يتعلق بها من فلسفة أوأهداف أومحتوى أو أساليب تعليم ، أو بحث أو تمويل ، فهذه المحددات مجتمعة تسهم في إعداد جيل جديد من الخريجين الذين يمكنهم التعامل بإيجابية مع التغيرات والتحديات العالمية المعاصرة .

وإن الأخذ بنظام الاعتماد بالمؤسسات التعليمية أصبح من القضايا الهامة التي تمليها تطورات الحياة خاصة في ظل التحديات والتحولات الكبيرة والإنجازات السريعة في تلك الفترة ، وانتشار مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية ، مما وجه الأنظار نحو ضرورة الأخذ بنظام الاعتماد كأحد المداخل المناسبة لتحقيق الجودة في مؤسسات التعليم علي اختلاف مستوياتها .

واستجابة لهذه التوجهات أوصي المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، بضرورة إنشاء مؤسسة قومية مستقلة غير حكومية تتولى مسئولية التقويم الخارجي للجودة الكلية في مؤسسات التعليم العالي وتكون لها صلاحيات ومسئوليات الاعتماد والإجازة مع الاسترشاد في جميع الأحوال بتجارب وخبرات بعض الدول المتقدمة والاستفادة منها والمؤتمر القومي للتعليم العالي المصري حيث أكد على ذلك ، كما تضمنت وثيقة إعلان المبادئ في مادتها الرابعة على إتاحة فرص التميز والتنوع

بين مؤسسات التعليم العالي ، وأهمية إعمال قواعد الجودة الشاملة وشروط الاعتماد للمؤسسات والبرامج التعليمية وما تمنحه من درجات وفي مادتها الخامسة على " تقييم الأداء والاعتماد في ظل نظام الجودة " (٣) .

وكذلك حدد هذا المؤتمر الضوابط التي تنظم إنشاء مؤسسات التعليم العالي الجديدة والتي تتمشى مع قواعد وفلسفة نظام الاعتماد ، وأوصى بالمراجعة الدورية لمؤسسات التعليم العالي التي سبق اعتمادها كل خمس سنوات للتأكد من استمرار التزامها بشروط الاعتماد وتوافر مقومات الاعتراف ، وفي حالة المخالفة يسحب الاعتماد أو الاعتراف ، وكذلك بضرورة البدء في تطبيق نظام الاعتماد بالنسبة لبرامج الدراسات العليا (٤) .

ولم يعد نظام الجودة والاعتماد مجرد عملية لتجويد البرامج التعليمية والمؤسسات الموجودة ولم يعد أيضا شكل من أشكال إصلاح مؤسسات التعليم الجامعي خاصة بعد الإجراءات والتحذير المستمر من أن المؤسسات التي لن تعتمد ستتعرض لإغلاقها وبالتالي أصبحت مؤسسات التعليم الجامعي بكل أنواعها مطالبة بتجديد برامجها ومكوناتها والحفاظ على جودتها وضمان التقدم لجهات الاعتماد للحصول على الاعتماد المؤسسي والأكاديمي كما أن الاتجاهات العالمية المعاصرة تدعو لهذا التوجه ، ومن هذه التحديات ما يلي :-

أ – التقدم العلمي والتكنولوجي :

لقد أدى التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يعتمد أساساً على العقل البشري والالكترونيات الدقيقة والكمبيوتر وتوليد المعلومات وتنظيمها واختزانها واسترجاعها وتوصيلها بسرعة متناهية إلى ما يسمى بعصر الإدارة فائقة السرعة .

ويشهد المجتمع العالمي المعاصر فترة زمنية مثيرة من التقدم الإنساني نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية والتنموية والاقتصادية والسياسية الهائلة التي حدثت في القرن العشرين ، والذي اتسم الربع الأخير منه ، بثورة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (٥) .

فقد انفجرت الثورة العلمية منذ منتصف القرن العشرين باسم الثورة التكنولوجية الثالثة التي تعتمد علي المعرفة العلمية المتقدمة والاستخدام الأمثل للمعلومات وهذه الثورة تعتمد أساساً علي العقل البشري والالكترونيات الدقيقة ، والهندسة الحيوية والكمبيوتر والذكاء الصناعي ، وجمع وتنظيم وتخرين واسترجاع المعلومات ، وتؤدي تكنولوجيا المعلومات إلي العالمية في الأداء ، وفرضت اتفاقية الجات وتحرير تجارة السلع والخدمات والمعلومات والاختراعات والأفكار ، ضرورة تحسين القدرات التنافسية للجامعات للتكيف العالمي (٦) ، كما تمثل ثورة المعلومات تحدياً يواجه الأنظمة التعليمية المعاصرة ويؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر علي عملية التعليم كما أن لها تأثيراً علي مستقبل التعليم (٧) .

وعلي مدي كل هذه تغيرات التي شهدتها أوروبا في القرنين السابع والثامن عشر ، كان التحول والأثر الأكبر لما يسمي بالثورة العلمية وقد ارتبطت هذه الثورة في العقول والأذهان بالعلوم الطبيعة والتغيير التكنولوجي ، وبنية الفكر الأوروبي ذاته هذا وقد صاحب تلك الثورة والتغييرات ما يسمي بالشك المنهجي والبحث الإمبريقي ، وتطور المعرفة الإنسانية ومن ثم تغيرات الرؤية الكلية للعالم الذي بدا وكأنه آلة ، وقد أثرت تلك التغيرات في الخبرة الإنسانية ومن الحياة الفردية إلي الحياة الجماعية ، وقد انعكست هذه الرؤية المتغيرة للعالم أيضاً (٨) .

وكذلك الثورة العلمية التي يشهدها القرن الحالي بالغة التأثير في الحياة الاجتماعية ، ويتوقع أن تغير أنماطاً في جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتربوية ، وتشكل تحدياً هائلاً للباحثين والعلماء في مجالات مختلفة ينبغي مواجهتها من خلال تطوير التربية بما يتلاءم مع التحدي العالمي وهو العولمة (٩) .

وما إن يستشرق مستقبل التعليم لأي أمة من الأمم إلا ويعتمد علي أمرين أساسين ، أولهما معرفة سمات العصر ومدي استجابة المجتمع لهذه الظروف ، وثانيهما معرفة المشهد التربوي المعاصر وإيجابياته وسلبياته كي يتم الانطلاق من خلال هذين المعطيين لإجراء التغيير والتحديث والتطور (١٠) .

ويصف مصطلح ثورة المعلومات الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الحديثة ، وثمة مصطلحات عديدة تركز علي الجوانب المختلفة للاتجاهات الاجتماعية ، هذا وقد قدم عالم البلوريات البريطاني " جيه . دي . برنال ١٩٣٩ م " مصطلح الثورة العلمية والتكنولوجية في كتابة الوظيفة الاجتماعية للعلوم في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين وأكد برنال علي أن العلم أصبح قوة منتجة مستخدماً بذلك النظرية الماركسية للقوي المنتجة وبعد أن أثار المصطلح بعض الجدل حوله ، استخدمه " سوفيت بلوك " بعد ذلك ، وكان هدفه توضيح أن الاشتراكية بيت آمن للثورة العلمية والتكنولوجية (١١) .

ويري الباحث أن هناك إشكاليات متعددة تفرضها الثورة العلمية ، وثورة المعلومات والاكتشافات العلمية ، وتطور الصناعة ، بسبب الفجوة الكبيرة بين المجتمعات النامية وغيرها .

حيث تسيطر الثورة العلمية والتكنولوجية علي كافة مجالات الإنتاج والخدمات في العالم المتقدم ، ومع أن العالم النامي لم يكن مساهمة مباشرة في هذه الثورة ولا يمتلك أي نصيب فيها إلا أنها أخذت تتسرب إلية بحكم العلاقات الدولية المتشابكة لتحكم عملية البناء في كل دولة تبعاً لظروفها وإمكانياتها (١٢) .

لذا فهناك ضرورة لتفعيل دور التعليم العالي ، وتطوير بنية مؤسساته المختلفة للنهوض بالمجتمع المصري ، والمشاركة في التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة ، من ثم الإسهام في البناء الحضاري الحالي بمساراته المختلفة ، لأنه لا معني لتعليم لا يواكب التغيرات المعرفية ، كما أن مجتمع لا يتفاعل مع هذه المتغيرات ولا يسهم في إحداثها وتطويرها هو مجتمع يعيش متطفلاً علي الآخرين ، مجتمع تابع ، عاجز عن المنافسة والتطور (١٣) .

وأمام هذه الثورة العلمية والتكنولوجية التي تصاحب مجتمع المعرفة لابد من توفر نظام تعليمي يحقق الجودة ، ويمنح الفرصة للحصول علي خبرات تعليمية تلبي الاحتياجات الآتية والمستقبلية لدفع عجلة التنمية الشاملة (١٤) .

كما أن استراتيجيات إدارة تكنولوجيا المعلومات تحتاج إلي أن ترتبط ارتباطاً وثيقاً بكلاً من التركيب الإداري واستراتيجيات التدريس والتعليم بالمؤسسات التربوية ، أيضا فإن التنسيق يتطلب مكاينزمات قوية لكي يمد الإطار الكلي لتكنولوجيا المعلومات من خلال المؤسسات التعليمية ككل ويحتاج المكيانزم الخاص بالدمج الفعال إلي تعزيز التغذية الراجعة الخاصة بأداء تكنولوجيا المعلومات (١٥) .

واستخدام التكنولوجيا كأداة لتحسين التعليم العالي كان مشوشاً في أحسن أحواله، ربما كان نقص مهارات التكنولوجيا بين الأساتذة جزءاً من المشكلة لذلك فإن الجامعات في شتي أنحاء العالم استثمرت بشكل كثيف تكنولوجيا الكمبيوتر من أجل التعليم والتعلم ، كما أن تطبيق التكنولوجيا علي العمليات الإدارية أفادت الجامعات كثيراً حتى أن الأنظمة الإدارية الأكاديمية الآن تشغل موضوعاً لائقاً مرموقاً في سوق برامج الكمبيوتر (١٦) .

وتواجه مؤسسات التعليم العالي في مصر في الوقت الحالي تحدياً حقيقياً هو التطور التكنولوجي الهائل وثورة المعلومات التي غيرت أساليب الإنتاج وأنماطه تطلعا نحو الانتقال من مجتمع صناعي إلى مجتمع ذي إنتاج كثيف للمعرفة (١٧) .

ويري الباحث من خلال العرض السابق أن مؤسسات التعليم العالي في مصر اتجهت في السنوات الأخيرة إلي الإصلاح الجزري الشامل للتعليم لمواكبة تغيرات العصر انطلاقاً من أهمية التعليم ودوره في التقدم وتلبية طموحات الشعب المصري فالتعليم هو أحد السبل الضرورية لاكتساب المعرفة المتجددة وتضييق الفارق بين مؤسسات التعليم العالي ونظيراتها حتى في البلدان العربية .

كما تحول العالم من مجتمع كان يعاني قلة المعرفة بالتكنولوجيا إلى مجتمع يفيض بها في اتجاه متزايد بصفة مستمرة ، وأصبحت المشكلة الآن في مصر لا تكمن في كيفية توليد هذه التكنولوجيا الجديدة ، بل إلى كيفية الاستخدام الأمثل لتحسين نوعية الأداء .

ب – الثورة المعرفية :

يعيش العالم اليوم عصراً تدفقت فيه المعرفة الإنسانية وتنوعت الإنجازات الفكرية والعلمية والاجتماعية ، وتعاظمت الإبداعات التكنولوجية والطموحات الاقتصادية ، وفي كل ذلك توطدن العلاقة بين الانتصارات العلمية والتكنولوجية وبين مدي توافر نظم المعلومات في مختلف أوجه النشاط الإنساني ، وأصبحت الحصيلة المعرفية لمجتمع ما تبحث عن القوة التي تقود حاضرة وتؤمن مستقبله ، ومن ثم أصبحت الأمة القوية هي الأكثر معرفة (١٨) .

وتميزت الفترة منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين بظهور الإنتاج الآلي واستخدام الكمبيوتر والإنتاج النووي والليزر وغير ذلك وقد أثرت هذه التغيرات في تركيبة العمالة حيث ازداد الطلب علي المتخصصين الماهرين والذين يجيدون إنجاز أعمال مرتفعة التعقيد ، ومن ثمَّ كان لازماً علي التربية أن تعيد النظر في وظائفها بمقابلة هذه التغيرات ، وبالتالي مراجعة جودة ما تقدمه حتى تؤدي إلي إعداد خريجين علي درجة عالية من الجودة (١٩) .

إن الإنسان في مجتمع المعرفة ، يشهد تغيرات جوهرية في نمط الحياة ، وبسرعة فائقة ، الأمر الذي يؤكد أن هناك اعتماداً متزايداً في مجتمع المعرفة علي الآلات التكنولوجية ، التي ستقوم بجميع الخدمات بدلاً من الإنسان ويصبح دور الإنسان ، توجيه وبرمجة هذه الآلات ، مما يسير إلي مجتمع المعرفة الجديد ، سيصبح للآلة فيه مكانة كبيرة ، وسيصبح أهم ما يميزه هو تكنولوجيا المعرفة (٢٠).

وأصبحت المعرفة تصوغ الحياة وترسم معالم وآمال المستقبل ، وفي ضوء ذلك توثقت العلاقات وتطورت بين التعليم والعمل وبين العلم والتكنولوجيا وأصبح لازماً علي إنسان الألفية الثالثة أن يناضل لأخذ مكان مناسب في المجتمع المحلي والدولي(٢١) .

كما أن هناك مؤسسات تقليدية غير قادرة علي الإلمام بكل ما هو جديد في مجال المعرفة ، وكذلك غير قادرة علي توصيل هذه المعلومات إلي المتعلمين في المؤسسات الإنتاجية ، لذا كان من الضروري الاستفادة من التطور التكنولوجي لإقامة

نظام جديد أكثر اتساماً بالعدل (٢٢). والمعرفة لم تعد أسيرة جدران الكتب ودوائر المعرفة ، ولكنها أيضاً نسبية ، وليست مطلقة ومتغيرة بتغير العلم ومناهجه وطرائقه ، وأصبحت متراكمة ، ومتنامية بصورة مذهلة (٢٣) .

ومهدت هذه التغيرات لظهور مجتمع المعرفة ذلك المجتمع الذي تتسابق فيه الدول وتتصارع حول تملك وحيازة أكبر قدر من المعارف والمعلومات ، بعدما تأكد من ينتج المعرفة هو القادر علي امتلاكها المؤهل للقيادة ، ولما كانت المعرفة تنتج وتتغير وتنتقل في سرعة هائلة ، كانت عملية ملاحقة تقدمها واحدة من التحديات التي تواجه التعليم العالي في مصر والدول النامية (٢٤) .

ويري الباحث من خلال ما تقدم أن سرعة نمو المعرفة وازدياد حجمها وظهور ميادين جديدة فيها نتيجة للثورة العلمية والتكنولوجية قد زاد من اتساع المسافة بينها وبين الواقع العلمي ، ومن ثمَّ يظهر دور مؤسسات التعليم العالي ليس من أجل تضييق هذه المسافة فقط بل والعمل علي دفع عجلة التطور العلمي كي يأخذ مكانه القيادي في هذا المجال ، وذلك بالعمل علي إثراء المعرفة وتنميتها من خلال تنمية قدرات الطالب الجامعي علي البحث والتحليل والتفسير والابتكار .

ج- التغيرات الاقتصادية والمنافسة العالمية :

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات اقتصادية عالمية سريعة كان لها اثرها على معظم اقتصاديات الدول ، فقد أصبح الاقتصاد العالمي أكثر ارتباطاً بالسوق نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية في اغلب دول العالم ، وأصبحت النظم الاقتصادية المختلفة متقاربة ومتداخلة ومؤثرة في بعضها البعض ، ولم تعد هناك حدود وفواصل فيما بينها ، وأصبح النظام الاقتصادي العالمي اليوم نظام واحد تحكمه أسس عالمية مشتركة، وتديره مؤسسات وشركات عالمية ذات تأثير في كافة الاقتصاديات القومية(٢٥).

وقد أدت هذه التغيرات إلى وجود اقتصاد عالمي جديد يتسم بالعالمية والسرعة العالية ، واقتصاد قائم على المنافسة ومحكوم بالمعرفة ، ولم يعد بالإمكان فرض حماية على المنتجات الوطنية ودخلت الدول في منافسة عالمية تخضع لقانون العرض

والطلب ، وأصبح البقاء للأصلح والأجود والأقل كلفة ، وأصبحت الغلبة للدول القادرة على تصنيع أفضل المنتجات وعرضها بأقل الأسعار وإعداد قوة العمل الأفضل تعليماً ومهارة .

وتراجعت بعض مفاهيم ونظريات علم الاقتصاد التقليدي وتضاءل دور الدولة من خلال سياسات الاقتصاد المخطط لها وإحلال القطاع الخاص محل القطاع العام في العديد من الدول ، ولم تعد الموارد الطبيعية الركيزة الأساسية للمنافسة الاقتصادية فارتفاع النمو الاقتصادي في دول فقيرة نسبياً في مواردها الطبيعية مثل اليابان وكوريا وغيرها ، ومن ثم تزايد نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة نمور أسيا من الجنوب وهي تكتل منافسي لليابان وكوريا ، وتكتل أوروبا الموحدة وبتكامل جماعة الباسفيك الاقتصادي ، ومنطقة التجارة الحرة (٢٦) .

ومن ثمَّ أصبح لأسلوب إدارة الجودة أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة علي المستوي العالمي والمحلي نظراً لتلك التغيرات التكنولوجية والاقتصادية التي انعكست في تكوين التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات وعابرة القارات وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، ومع بداية الالتزام الكامل باتفاقية الجات التي تشير كثيراً من التحديات التي أصبحت الدول النامية مطالبة بأن تقوم بإعداد اقتصادياتها للتكيف مع تلك المتغيرات لتصبح قادرة علي المنافسة في الأسواق العالمية والمحلية .

وإن ثورة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو العولمة والتفاعل المباشر بين أرجاء العالم في كل لحظة يجعل النظام التعليمي مسئول عن الحفاظ علي الذاتية دون انعزال ، وتحقيق الاتصال والتعاون بين المؤسسات التعليمية علي المستويين الإقليمي والعالمي واعتماد طرق تعليم الحوار والنقاش وممارسة النقد والتحليل والاستنتاج والمقارنة والحكم (٢٧) .

وظهور التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعملاقة في عالم اليوم ، ولا شك أن التفوق الاقتصادي يأتي ثمره للتفوق التكنولوجي والتقدم العلمي الذي يحدث بفعل تطور أنظمة تعليم وتدريب وتوفير المهارات والمعارف المتقدمة للتصنيع والإنتاج(٢٨).

كما أنه في ظل عولمة الاقتصاد وظهور التكتلات الاقتصادية لم تعد الدولة قادرة علي أن تعيش بمعزل عن العالم ، ولعل من أبرز سمات تلك التكتلات هو التأكيد علي النزعة التنافسية علي أساس من إعمال الفكر والتميز (٢٩) .

وقد أدي ظهور التكتلات الاقتصادية إلي تزايد الاتجاه نحو توحيد متطلبات التخصص المهني ، ومن ثم توحيد ما يقدم من مناهج ، كما طلبت الكثير من الاتفاقيات في الاتحاد الأوروبي من المؤسسات الجامعية أن تسعي من أجل الحصول علي برامج موحدة ، وذلك للحصول علي نوعية موحدة من الخريجين بحيث يمكن تبادلهم عبر الحدود القومية لدول التكتل .

كما أدت هذه التغيرات إلى زيادة الطلب على الخريج الجامعي الجيد الكفء المتعدد المهارات الذي يمتلك مهارات علمية وبحثية عالية المستوى ، تجعله قادراً على المنافسة العالمية ، وتلبية متطلبات السوق العالمية ، وفهم التطورات العالمية والتكيف معها (٣٠) .

د – التغيير في متطلبات سوق العمل :

الاقتصاد لا ينمو إلا بربطه بالوظائف الفنية والمهنية والصناعية ، وهذا يتطلب التنسيق والتكامل مع نظام التعليم من أجل بناء المعارف والمهارات والمهن التي يحتاجها سوق العمل ، فالدراسة للقوي العاملة علي خط التخطيط التعليمي ليس بمعتذر لتجنب العجز في القوي العاملة المطلوبة ، وحتى في معالجة مشكلة الفائض في العمالة الذي يؤدي إلي البطالة بين المتعلمين أو هجرة العقول للخارج (٣١) .

وقضية توجيه التعليم لغرض الإنتاج وتحسين الأداء والاقتصاد ليست كما يتصورها البعض مجرد علاقة رياضية بين المنتج وسوق العمل أو من الوظائف التي تستدعي بناء برامج تعليم جديدة ، أو حجم ونوع المنشآت التعليمية المطلوبة ، أو التوسع في التعليم المهني والفني ، إنما المسألة تنحصر أساساً في صياغة فلسفة وأهداف تربوية تلبي الحاجات المستقبلية ، فالمحتويات التعليمية والأساليب يجب أن تلبي فلسفة البعد الكيفي للتعلم ، فالتعليم لن ينجح إذا لم يكن وظيفياً ، والطلاب يجب

أن تنمي لديهم طريقة التفكير العلمي ، واكتساب المهارات ، وإدراك قيمة العمل ، والتعليم الموجه نحو العمل المنتج إلي إمكانات مادية وبشرية تعينه علي السير في تنفيذ خطط إعداد القوي العاملة ، وهذا يستدعي التنسيق مع القطاعين الاجتماعي والاقتصادي من منظور التوافق مع الفلسفة والأهداف التربوية .

كما أن تبادل المعلومات بين التربية وسائر القطاعات المجتمعية من خلال بناء نظام فاعل للمعلومات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعطي صورة واضحة عن الأوضاع الاقتصادية ، وبيئة العمل ، ومشاكل سوق العمل ، وأوضاع التعليم ، وكل ما له علاقة بأهداف التنمية .

والكثير من مشاكل القوي العاملة يمكن معالجتها عن طريق التعليم ، فالتخطيط التعليمي قبل كل شيء يتحتم عليه أن يرتب أوضاعه الداخلية ، ويرفع من كفاءته ، ويعيد النظر في برامجه وتنظيماته ونظم القبول للتخصصات المختلفة ، ولابد أن يكون التعليم تعليماً مهنياً ومنتجاً وليس لمجرد الحصول علي الثقافة العامة، أو تخريج مثقفين كما تهدف إلي ذلك بعض مؤسسات التعليم العالي ، وتدل الإحصائيات لمخرجات التعليم وعلاقتها بسوق العمل في الدول النامية أنا مخرجات غير منتجة ، ولا تتناسب مع الأهداف الاقتصادية (٣٢) .

ويري الباحث أن زيادة أعداد الخريجين الجامعيين في ميادين لا يحتاجها السوق في مقابل تضاءل فرص العمل أمامهم مما يحتم علي القائمين علي مؤسسات التعليم العالي في مصر إعادة النظر في متطلبات سوق العمل حتى لا ينذر المستقبل بمخاطر اجتماعية وسياسية وفكرية وأمنية.

وإن التحدي الكبير الذي يواجه النظام التربوي هو في كيفية إيجاد توازنات بين الطلب الاجتماعي علي التعليم والاحتياجات الفعلية لسوق العمل ، وقضية كهذه ليس من اليسير تحقيقها ما لم تتضافر جهود المجتمع علي المستويين الحكومي والشعبي ، فالنظام التعليمي في كثير من الدول إذا نظر إليه في سياق أهدافه نحو إعداد القوي العاملة فإن هناك ثلاثة عوامل عامة مرتبطة بمشكلة هذه القوي العاملة

وهي : النمو في الطلب الاجتماعي علي التعليم ، والمعدلات المرتفعة للنمو السكاني، وضعف أو انكماش في النشاط الاقتصادي ، وأمام هذا المثلث المؤثر علي برنامج إعداد القوي العاملة نجد اختلافات خطط التعليم وضعفها في إمكاناتها وقدرتها الذاتية، فضلاً عن الخلل المقاس في التنسيق بين التعليم وجهاز التخطيط القومي في الدولة(٣٣) .

إن أزمة العلاقة بين التعليم والعمل في كثير من الدول العربية ومنها مصر أزمة طاحنة تستحق الكثير من الالتفاف والعناية لما لها من آثار سيئة علي التنمية ، فالعاملون ، يختلفون حسب الأعمار والمستوي التعليمي والمهن التي يمارسونها ، وأخطر الأوضاع المهنية هي التي لها علاقة بالعمال الأميين والقوي العاملة من الأطفال المحرومين من التعليم ، والمتعلم العاطل ، وهجرة الكفاءات العربية .

لقد خطت دول العالم خطوات رائدة في مجال التعليم العالي وجعلته في متناول عدد متزايد من الطلاب خلال النصف الثاني من القرن العشرين ، كما أن التحدي اليوم يكمن في إعداد الخريجين بشكل أفضل من ذي قبل للمشاركة الفعالة في سوق العمل العربي والعالمي(٣٤) .

وشهدت السنوات الأخيرة تحولاً كبيراً في التعليم العالي ، حيث أصبح يتوجه لآليات السوق وحريصاً علي إرضاء العملاء بدرجة عالية (٣٥) .

كما بدأ الاهتمام بفلسفة الجودة وتأثير انعكاساتها بالخارج لتأخذ بإدارة الجودة التي كانت ذات اهتمام بالمنظمات التجارية فقط خلال السنوات الأخيرة من القرن الماضي ، كما أن البيئة التنافسية العالمية قد لعبت أيضاً دوراً هاماً في التأثير علي توجهات التعليم العالي في الكثير من الدول (٣٦).

ويري الباحث أن الواقع يدل علي أن السنوات القادمة ستشهد تغيرات محلية وعالمية في احتياجات سوق العمل ومن الضروري الاستعداد لمواجهة هذه التغيرات حتى يكون لدينا القدرة علي الدخول في أسواق المنافسة والإنتاج بكفاءة عالية ، وحتى نستطيع التغلب علي هذه التحديات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي وكذلك التغيرات

الاقتصادية التي أحدثت تغيرات جذرية في سوق العمل وطبيعة المهن حيث تغيرت أنماط العمل والإنتاج ، واختلفت نوعية الموظفين وزادت الوظائف ذات المهارات العالية، وأن التعليم العالي بوضعه الحالي لا يعد خريجين مستوى مهارتهم وقدراتهم يصل إلى الحد الذي يستطيع أن يتعامل مع متغيرات العصر ومتطلبات سوق العمل ، لذا لابد لمؤسسات التعليم العالي أن تستجيب ، وتعمل على تطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي لضمان الجودة والسعي نحو تجويد مؤسساته وبرامجه للقيام بدوره المنشود في مجتمع الغد .

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

١- المجالس القومية المتخصصة : " الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي في إطار مفهوم الجودة الكلية لمواجهة تحديات المستقبل " ، **تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا ، دورة رقم (٢٧)** ، ٢٠٠٠م .

٢- أحمد حسين الصغير : **التعليم الجامعي في الوطن العربي- تحديات الواقع ورؤى المستقبل** ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥م .

٣- أحمد مصطفي زايد : " التحدي الثقافي ودور الجامعات في مواجهة التحديات المعاصرة " ، **رسالة الخليج العربي** ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، العدد (٣٢) ، ١٩٩٠م .

٤- أحمد فاروق محفوظ : إدارة الجودة الشاملة ، **المؤتمر القومي السنوي الحادي عشر" العربي الثالث** " ، " بعض الرؤى لتطوير التعليم الجامعي " ، مركز تطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٤ م .

٥- بسمان فيصل محجوب : **إدارة الجامعات العربية في ضوء المواصفات العالمية – دراسة تطبيقية لكليات العلوم الإدارية والتجارة** ، القاهرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ٢٠٠٣م .

٦- جيمس غرو شيا ، جوديث ميللر: **الوصول إلي جامعة منتجة- استراتيجيات لتقليل النفقات وزيادة جودة التعليم العالي** ، ترجمة : فاطمة عصام صبري ، الرياض ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر ، ٢٠٠٧ م .

٧- حسام محمد مازن : " الجامعات الافتراضية وأفاق التعليم عن بُعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم " ، **المؤتمر العلمي السابع عشر** ، " مناهج التعليم والمستويات المعيارية " ، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، المجلد الأول ، جامعة عين شمس ، المنعقد في الفترة من ٢٦-٢٧ يوليو ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

٨- حسن شحاتة : **مداخل إلي تعليم المستقبل في الوطن العربي** ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٤م

٩- حسن مختار حسين سليم : **إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي** ، القاهرة ، مكتبة بيروت ، ٢٠٠٧ م

١٠-سعد غالب ياسين : المعلوماتية وإدارة المعرفة - رؤية إستراتيجية عربية ، **المستقبل العربي** ، القاهرة ، مراكز دراسات الوحدة العربية ، أكتوبر ٢٠٠٠م .

١١-سعاد بسيوني عبد النبي : **بحوث ودراسات في نظم التعليم** ، القاهرة ، مكتبة زهراء الشرقية ، ٢٠٠١م .

١٢-شبل بدران ، سعيد أحمد سليمان : **التعليم في مجتمع المعرفة** ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٧ م .

١٣-صفاء محمود عبد العزيز ، سلامه عبد العظيم حسين : " ضمان جودة ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في مصر - تصور مقترح " ، (الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية) ، **المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببني سويف** ، الجزء الثاني ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٥ م .

١٤- ضياء الدين زاهر : " مستقبل التعليم الجامعي العربي – رؤى تنموية " ، **المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للتعليم والتنمية بالتعاون مع جامعة عين شمس** ، المنعقد في الفترة من ٣ – ٥ مايو ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

١٥-عبد الخالق عبد الله : العولمة جذورها وفروعها ، وكيفية التعامل معها ، **عالم الفكر** ، العدد الثاني ، المجلد (٢٨) ، أكتوبر – ديسمبر ١٩٩٩م .

١٦-عبد الراضي حسن المراغي : **تطبيق نظام الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي** ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ٢٠٠٨م .

١٧-عبد العزيز أحمد نصر داود : إدارة الجودة في التعليم الجامعي من بُعد في مصر " تصور مستقبلي " دراسة مقارنة ، **رسالة دكتوراه غير منشورة** ، كلية التربية ، جامعة كفر الشيخ ، ٢٠٠٧م .

١٨-عبد العزيز عبد الله السنبل : **التربية والتعليم في الوطن العربي علي مشارف القرن الحادى والعشرين** ، الرياض ، دار المريع ، ٢٠٠٢م .

١٩-علي خليل مصطفي أبو العينين : **القضايا التربوية المعاصرة** ، القاهرة ، الدار الهندسية ، ٢٠٠٤ م .

٢٠-فايز مراد مينا : **قضايا في مناهج التعليم** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٣ م .

٢١-فريد راغب النجار : **إدارة الجامعات بالجودة الشاملة - رؤى التنمية المتواصلة** ، القاهرة ، إيتراك للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠م .

٢٢-فريد النجار : استراتيجيات التسويق العالمي بالجامعات ، **المؤتمر القومي الأول لتسويق الخدمات** ، جامعة القاهرة ، المجلس الأعلى للجامعات ، المنعقد في الفترة من ١٨-١٩ مارس ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ٢٥ .

٢٣-كمال مغيث : **السباق العالمي والجهود المصرية لإرساء مبدأ جودة التعليم** ، القاهرة ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، شعبة السياسات التربوية، ٢٠٠٧م .

٢٤-ماجدة محمد أمين وآخران : " الاعتماد وضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي دراسة تحليلية في ضوء خبرات بعض الدول " ، (الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية) ، **المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببني سويف** ، الجزء الثالث، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٥ م .

٢٥- محمد صبري حافظ محمود : بعد الرؤية لتطوير التعليم الجامعي ، **المؤتمر السنوي الثاني عشر العربي** ، " أفاق الإصلاح والتطوير " ، جامعة عين شمس ، المنعقد في الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ، ٢٠٠٤ م .

٢٦- محمد عطوة مجاهد ، والمتولي إسماعيل بدير: **الجودة والاعتماد في التعليم الجامعي مع التطبيق علي كليات التربية** ، القاهرة ، المكتبة العصرية للنشر ، ٢٠٠٦م .

٢٧-مصطفي رجب : المسكوت عنه في دراسات الجودة التعليمية ، **المؤتمر العلمي التاسع عشر**، " تطوير مناهج التعليم في ضوء معايير الجودة " ،

الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس ، المجلد الأول ، المنعقد في الفترة من ٢٥ – ٢٦ يوليو، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .

٢٨- مركز التعليم للكبار : **مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في تعليم الكبار** ، جامعة عين شمس ، العدد الثالث ، ٢٠٠٥م .

٢٩-مها عبد الباقي جويلى : **دراسات تربوية في القرن الحادي والعشرين** ، الإسكندرية ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٢م .

٣٠-يعقوب أحمد الشراح : **التربية وأزمة التنمية البشرية** ، الرياض ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، ٢٠٠٢ م .

٣١-يعقوب نشوان : **التربية في الوطن العربي في مشارق القرن الحادي والعشرين** ، غزة ، مطبعة المقداد ، ٢٠٠٠ م .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 -Richard Hooker :" the European Enlightenment the scientific Revolution . word civilization . www.wsu.edu\Emlight\scirv.Accessed date24-4-2015 , .p41.

2 - Stephen, f , Rakish, B " **Quality Issues in ICT- based Higher Education** , USA and Canada , 2005 .